



المرأة الريفية

تعزير مكانتها الاجتماعية والاقتصادية بفضل الخطط

والبرامج الوطنية

كما تم العمل على مزيد إدماج المرأة الريفية في المسيرة التنموية خاصة في الميدان الفلاحي وذلك عبر تعميم الإرشاد الفلاحي الموجه إليها في كافة الولايات، وكذلك عبر الترفيع في نسبة الإعتمادات المخصصة لها ضمن المشاريع الفلاحية المتدمجة من 1.3 % إلى 5 % خلال المخطط الحالي وتتواصل كذلك العناية بموارد الرزق

الموجهة إلى المرأة الريفية وذلك بالترفيع في نسبة انتفاعها بالقروض التي تسند لها الجمعيات التنموية إلى حدود 30 % في موفى سنة 2011. هذا بالإضافة إلى دعم التدخلات الأخرى للبنك التونسي للتضامن في مستوى المشاريع المنتجة، ولتجسيم مختلف البرامج والتوصيات الصادرة عن المجالس الوزارية التي ركزت على مسألة النهوض بالمرأة

الريفية، تسهر مختلف الأطراف المتدخلة على التخطيط حسب الأهداف المرسومة لتصويب البرامج وخطط العمل لإحداث نقلة نوعية في أوضاع المرأة الريفية وتوفير الرفاه والعيش الكريم لها ككل مواطن تونسي أينما كان، وهو ما يهدف رئيس الدولة إلى تحقيقه في إطار عدالة اجتماعية شاملة.

لل. ب. ل.

تمثل المرأة الريفية اليوم 35.5 % من مجموع النساء التونسيات، مما جعلها تشكل ثقلا اقتصاديا واجتماعيا هاما ووجها آخر لمكانة المرأة التونسية. هذه الوضعية جعلتها تحظى بأهتمام رئيس الدولة الذي خصها بعناية فائقة، تتجلى في مختلف البرامج والخطط والآليات الوطنية الرامية إلى دعم قدراتها والنهوض بوضعها وإدماجها في مسار التنمية الشامل للبلاد.

وتماشيا مع الأهداف المرسومة للنهوض بالمرأة الريفية وتعزير مكانتها الاجتماعية والاقتصادية تضاعفت الجهود لتنفيذ ما وضع لصالحها من خطط وقرارات داعمة لها ومرسوخة لوجودها كعنصر فاعل في مختلف مجالات الحياة.

فأستفادت المرأة والفتاة في الريف بعديد البرامج الوطنية الهادفة إلى تمكينها وحفزها على المبادرة والانتصاب للحساب الخاص. وقد لعب البنك التونسي للتضامن دورا هاما في توفير فرص الإدماج الاقتصادي للفتاة الريفية ممن لا تتوفر لديهن موارد ذاتية وضمانات تقليدية للإنتفاع بقروض بنكية.

هذا وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية والقرارات الداعمة لها تم التوصل إلى بعث لجان محلية لمزيد الإحاطة بأوضاع هذه المرأة في مستوى المعتمديات.

كما تم إحداث أقطاب إشعاع ومراكز تكوين تضمن تكوين الفتاة الريفية تكوينا عصريا مؤهلا للاستجابة لحاجيات المحيط الاقتصادي مما يمكنها من الإدماج في سوق الشغل سواء بالعمل المؤجر أو بالانتصاب للحساب الخاص.

وشمل النهوض بأوضاع المرأة الريفية أيضا مجالات صحة الأم والطفل ومقاومة الإنقطاع المبكر عن الدراسة والتكوين المهني وتمويل المشاريع والمشاركة في الحياة العامة. وفي هذا الإطار تم تعزيز أقسام الولادة وطب الولدان بالمستشفيات الجهوية وتوفير وسائل النقل السريعة بالاماكن المفتقدة إلى أقسام الولدان.

واليا يتواصل دعم الإحاطة بالفتاة الريفية في مناطق الخطة الوطنية للتصدي للإنقطاع المدرسي المبكر، مع إعطاء الأولوية للمناطق المعنية في إحداث البيئات المدرسية.